



بني ملال

انطلاق لقاء علمي حول «الذكاء الترابي في خدمة التنمية الجهوية

الجماعات المقاولات الاقتصادية والمتضامنة اجتماعيا، والمستدامة إيكولوجيا، والمتحركة في التقنيات المعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة. وقال رئيس جهة بني ملال خنيفرة إبراهيم مجاهد، في كلمة بالمناسبة، إن اختيار الموضوع يأتي من كون جاذبيته العلمية وخصوصيته التقنية من أجل تطوير وتقوية قدرات الفاعلين المحليين وتمكينهم من الوسائل العلمية والاستفادة من الخبرات الوطنية والأجنبية من أجل تفعيل مفاهيم الذكاء الاقتصادي والتراخي والتسويق الترابي وجعلها في خدمة التنمية الجهوية.

وأضاف مجاهد أن الذكاء الترابي يعتبر آلية أساسية لتفعيل الذكاء الاقتصادي بجعل السياسات العمومية في خدمة التنمية الاقتصادية للمجالات الترابية، من خلال الإبداع في التنظيم وتقاسم الأفكار والمعارف بين مختلف الفاعلين العموميين والخواص بالشكل الذي يخدم تنمية وتنافسية المجال الجهوي. وأشار رئيس الجهة إلى أن المغرب، ومن خلال مقتضيات دستور المملكة لسنة 2011، خص الجهة بحيز كبير من مقتضياته وجعل من الجهة وحدة ترابية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويمكنها من اختصاصات واسعة ذاتية ومشاركة مع الدولة والزمها بضرورة التوفر على البات قانونية لجعلها قادرة على تحفيز الاستثمارات وتأهيل المجال وتقليص الفوارق الاجتماعية وضمان العدالة المجالية.

انطلقت، عشية الجمعة ببني ملال، أشغال لقاء علمي حول موضوع «الذكاء الترابي في خدمة التنمية الجهوية»، تنظمه جهة بني ملال خنيفرة، بشراكة مع جمعية أحمد الحنصالي، على مدى يومين، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس. ويهدف هذا اللقاء، الذي حضر افتتاحه الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية الشرقي الضريس، والأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إدريس الكراوي، ووالي جهة بني ملال خنيفرة عامل إقليم بني ملال محمد درديوري، وأكاديميون وفاعلون ومهتمون بموضوع الملتقى، إلى توفير الفرصة لفائدة الفاعلين المحليين قصد التطرق إلى مجموعة من المواضيع المرتبطة بالتنمية المستدامة في إطار الجهوية الموسعة، ومنها بحث شروط النجاح وتحديد عوامله لتنزيل مسلسل الجهوية المتقدمة، وتقييم حصيلة المكتسبات المتراكمة التي أمكن إنجازها وما تتوفر عليه الجهة من قدرات جلب الاستثمار ومدى الإمكانيات البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتاحة لوضع سياسة تنمية ناجعة. كما يروم هذا الملتقى العلمي، الذي يكرس مدى التعاون والشراكة القائمة بين مجلس جهة بني ملال خنيفرة وجمعيات المجتمع المدني، جعل مؤسسة الجهة قادرة على جلب الاستثمارات وتوجيهها بفعالية نحو تحقيق الإقلاع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية عبر تأهيل الجماعات الترابية وترقيتها إلى مستوى